نشرة صندوق النقد الدولي

اجتماعات الربيع المشتركة بين الصندوق والبنك الدولي

تركيز جديد على دور الصندوق في المراقبة العالمية

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية
١٧ إبريل ٢٠١١

الجلسة العامة للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية أثناء اجتماعات الربيع المشتركة بين الصندوق والبند الدولي لعام ٢٠١٠ في العاصمة واشنطن (الصورة: Stephen Jaffe/IMF)

- التعافي العالمي لا يزال هشا في مواجهة المخاطر المستمرة والجديدة.
- اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية تطلب إلى الصندوق أن يعزز الرقابة متعددة الأطراف "للتوصيل بين النقاط".
- يمكن إتاحة تمويل قدره ٣٥ مليار دولار لبلدان الشرق الأوسط..

نظرا لزيادة رسوخ التعافي الاقتصادي العالمي مع استمرار الهشاشة في عدد من الجبهات المختلفة، سيعمل الصندوق على تعزيز دوره في الرقابة على الاقتصاد العالمي لمساعدة البلدان التي تستشرف مشكلات وشيكة واتخاذ إجراءات مبكرة لتجنب الأزمات في المستقبل.

قال السيد ثارمان شانموغاراتنام، وزير مالية سنغافورة الذي رأس اجتماعا وزاريا مهما عقدته لجنة الصندوق المعنية بوضع السياسات، اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، إن "ما يهم بالدرجة الأولى هو توصيل النقاط [بين مختلف المخاطر]".

وعن اجتماعات الربيع قال مدير عام الصندوق، دومينيك ستراوس–كان: "إذا كان هناك وصف واحد يمكن أن أعطيه لاجتماعات الربيع هذا العام [فهو] أنها الاجتماعات المعنية بتعزيز رقابة الصندوق."

ويلتقي تحت مظلة اجتماعات الربيع المشتركة بين الصندوق والبنك الدولي وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية من جميع أنحاء العالم. وقد حددوا هذا العام طائفة كبيرة من المخاطر المستمرة والناشئة على الاقتصاد العالمي، منها أسعار الغذاء والوقود وكارثة اليابان وأحداث الشرق الأوسط والبطالة الباقية في أجزاء من العالم ومخاطر فورة النشاط الاقتصادي في بعض الأسواق الصاعدة الديناميكية.

رئيس اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، السيد ثارمان شانموغاراتنام، يتحدث في المؤتمر الصحفي الذي عقد أثناء اجتماعات الربيع المشتركة بين الصندوق والبنك الدولي (الصورة: Michael Spilotro/IMF)

ولتتبع هذه المشكلات التي تلوح في الأفق وغيرها من المخاطر العالمية، "يجب أن نتوخى اليقظة التامة"، حسب تعبير السيد شانموغاراتنام، أول رئيس آسيوي للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في حديثه إلى الصحافة. وأضاف: "علينا أيضا أن نطور قدرات الصندوق كي يتمكن من معالجة المخاطر على نحو استباقي، ويستشرف السيناريوهات التي يمكن أن تنقلب إلى تطورات سلبية، ويتطلب من البلدان، بما فيها البلدان المؤثرة على مستوى النظام، أن تتخذ إجراءات مبكرة لمنع وقوع أزمة كبرى جديدة."

أنواع جديدة من التحليل

وقال السيد ستراوس-كان إن الصندوق يعتزم جمع خيوط الجهود المختلفة التي يقوم بها حتى يصدر تقريرا موحدا جديدا عن الرقابة متعددة الأطراف يتضمن تحليلا للتأثير الممكن أو "التداعيات" التي تنشأ عن وقوع مشكلات في أحد أنحاء العالم فتؤثر على أنحاء أخرى منه وإجراءات السياسة التي تتخذ في أحد البلدان ويمكن أن تؤثر على غيره من البلدان.

وصرح السيد شانموغاراتنام بأن تتبع التداعيات يقتضي توافُر المهارة الكافية لدى الصندوق ويتطلب منه استقاء المعلومات من مجموعة واسعة من المصادر وإشراك الخبراء في إبداء الرأي.

وقال السيد ستراوس-كان: "نحن في الصندوق في السنة الأولى من الرقابة متعددة الأطراف". ولوضع ركيزة يقوم عليها المنهج الجديد، يعمل الصندوق في ثلاثة مجالات:

- إعادة التفكير في النظريات الاقتصادية في أعقاب الأزمة العالمية
- إعادة التفكير في المشورة التي تقدم بشأن السياسات، بما فيها المشورة حول قيود رأس المال على سبيل المثال.
- محاولة تحسين الطريقة التي يتم بها العمل متعدد الأطراف والتعاون العالمي.

التقدم في عمل مجموعة العشرين G-20

انطلاقا من المنهج التعاوني الذي انتهجه وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية الأعضاء في مجموعة العشرين للاقتصادات الصناعية واقتصادات الأسواق الصاعدة، خطت المجموعة خطوة جديدة بالاتفاق على طائفة من المبادئ التوجيهية لقياس اختلالات الاقتصاد العالمي التي يمكن أن تؤثر على الاستقرار.

وزيرة الخارجية الفرنسية ورئيسة مجموعة العشرين الحالية، كريستين لاغارد، تصل إلى مقعدها في المؤتمر الصحفي الذي عُقد أثناء اجتماعات الربيع المشتركة بين الصندوق والبنك الدولي (الصورة: Michael Spilotro/IMF)

ويمثل الاتفاق الذي تم التوصل إليه أثناء اجتماعات الربيع في واشنطن ركيزة ملموسة تستند إليها بلدان مجموعة العشرين في التقييم المتبادل لسياساتها الاقتصادية، بغية معالجة الاختلالات الكبيرة ودعم أهداف النمو في مجموعة العشرين. وسوف تستفيد هذه العملية من التحليل المستقل الذي يساهم به خبراء الصندوق الاقتصاديون.

العون في طريقه إلى الشرق الأوسط

قال السيد ستراوس-كان إن الصندوق يمكن أن يقدم تمويلا يصل إلى ٣٥ مليار دولار أمريكي لبعض بلدان الشرق الأوسط. وأضاف: "نحن على استعداد لمد يد العون من خلال المساعدة الفنية، ومن خلال التمويل أيضا."

ناشط الإنترنت، وائل غنيم (على اليسار) يتحدث في نقاش حول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أثناء اجتماعات الربيع المشتركة بين الصندوق والبنك الدولي (الصورة: Stephen Jaffe/IMF)

وقبل ذلك في ندوة مخصصة للشرق الأوسط، قال المدير العام إن الصندوق تعلم دروسا من القلاقل التي تعرضت لها المنطقة، ويدرك الحاجة إلى النظر فيما وراء أرقام الاقتصاد الكلي التقليدية حتى يصل إلى صورة أصدق عما تنطوي عليه من اتجاهات عامة.

قال المدير العام: "ينبغي أن ننظر فيما وراء هذا ... لنرى توزيع الدخل وبطالة الشباب وأحوال المجتمع،" وكلها "مهمة لاستمرارية النمو".

لكنه قال إن الحكومات والمؤسسات تحتاج إلى المساعدة. "فحتى تنجح الثورات، يتعين بناء مؤسسات ديمقراطية ... وتزويدها بالاستقرار الكلي، وإلا فستجد نفسك في موجة جديدة من عدم الاستقرار."

ضرورة اجتناب التراخي

وقال السيد ستراوس-كان إنه جاء إلى اجتماعات الربيع وهو يرى أن على المجتمع الدولي اجتناب التراخي في أعقاب الأزمة المباشرة، مضيفا "والآن أصبحت ازددت اقتناعا بذلك".

وأشار المدير العام إلى الحاجة إلى اتخاذ إجراءات أخرى من أجل

- الاستمرار في معالجة خلل القطاع المالي حيث بدأت الأزمة العالمية
- بذل مزيد من الجهود لمواجهة البطالة. "النمو غير كاف. نحتاج إلى النمو ... لتوليد فرص العمل."

- معالجة مشكلات الدين والمالية العامة في الاقتصادات المتقدمة
- معالجة مخاطر النشاط الاقتصادي المحموم في بعض الأسواق الصاعدة. وقد حذر خبراء الصندوق في مؤتمرات صحفية عُقدت في آسيا وأمريكا اللاتينية من مخاطر النمو في هذه الاقتصادات بسرعة مفرطة وحدوث فورة في النشاط الاقتصادي.
- مواكبة تصاعد أسعار السلع الأولية والمخاوف المتعلقة بالتضخم, وفي هذا الصدد قال وزراء المالية الأفارقة إن المنطقة الإفريقية ينبغي أن تسعى لتوسيع قاعدتها الاقتصادية كي تصبح أقل اعتمادا على السلع الأولية.

العمل المعني بالتدفقات الرأسمالية

كذلك ناقش الوزراء قضية التدفقات الرأسمالية العالمية المتقلبة والتي يمكن أن تؤثر على الاستقرار. وقد اعتمد الصندوق مؤخرا منهجا أكثر عملية في تناول قيود رأس المال، قائلين إنه يمكن استخدامها أحيانا وبالتنسيق مع سياسات أخرى.

وعن العمل الذي قام به الصندوق مؤخرا بشأن إدارة التدفقات الرأسمالية الداخلة، قال بيان اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية إنه "خطوة من المنتظر أن تقود إلى منهج شامل ومتوازن."

وقال الوزراء إن مثل هذا المنهج يأخذ "الظروف ذات الخصوصية القُطْرية بعين الاعتبار الواجب". وحثوا الصندوق على تعميق تحليله للسيولة العالمية، والتجارب المختلفة التي تمر بها البلدان الأعضاء في سياق إدارة الحساب الرأسمالي وتحرير التدفقات الرأسمالية العابرة للحدود وإقامة أسواق مالية محلية.